الأكاديمية للدراسات
الإجتماعية والإنسانية

مضامين السياسات الأوروبية لبناء الإقليم المتوسطي

The Contents of European Policies for the Mediterranean Region Construction

قلواز إبراهيم [أ]، [ب] أد. غربي محمد
[أ] باحث دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف -الجزائر- KALOUAZPO02@GMAIL.COM
[ب] أستاذ محاضر بالقطب الجامعي تيسمسيلت الجزائر

ملخص

شهدت مرحلة ما بعد الحرب الباردة تحولات أمنية وسياسية واقتصادية وثقافية عميقة، أثرت على ميزان القوة إقليميا ودوليا، وأدت إلى إعادة تشكيل التفاعلات الدولية وفق أنماط جديدة، وتعتبر منطقة البحر الأبيض المتوسط بضفتيه الشمالية والجنوبية من أكثر المناطق التي تأثرت بهذه التحولات بالنظر إلى الأهمية الجيوسياسية للمنطقة ومكانتها في السياسة الدولية وموقعها من استراتيجيات القوى الكبرى، وهذا ما ضاعف من حجم التحديات التي واجهت الدول الأورومتوسطية في ظل النظام الدولي الجديد وما أفرزته متغيراته من فرص ومخاطر جعلت من تعاون الضفتين حتمية أكيدة للتكيف مع الوضع الدولي الجديد في المتوسط، فدول الضفة الجنوبية كانت تسعى للبحث عن حضور لها في نظام ما بعد التوازن القطبي، بينما كانت الدول الأوروبية متكتلة تسعى إلى إحياء الوجود الأوروبي العالمي وتطوير علاقاتها التاريخية لبناء قطب أوروبي عالمي منافس لبقية الأقطابالصاعدة.

في سياق هذه التحولات سارعت الدول الأوروبية إلى تطوير سياساتها المتوسطية لتتجاوز المجال التجاري التبادلي نحو إطار أوسع يشمل الإصلاح السياسي والاقتصادي والحوار الثقافي والاجتماعي وفق منظورات وآليات تعاونية متساندة، وترتيبات تكاملية ثنائية ومتعددة الأطراف،حدد من خلالها الطرف الأوروبي مجموعة من الأهداف التي تعد المرتكزات الكبرى لمجمل تصورات إعادة بناء الإقليم المتوسطي كفضاء للسلام، والأمن والاستقرار، التنمية الشاملة،والتعايش الاجتماعي في ظل التنوع والتعدد الثقافي، عاكسة بذلك رؤية الاتحاد الأوروبي وما يجب أن تكون عليه علاقة وحداته مع دول جنوب المتوسط، فمضامين هذه السياسات مكنت الطرف الأوروبي من تكييف التحولات الإقليمية لصالحه، وتضمين مسار التعاون بين الضفتين رؤية استراتيجية ذات أبعاد قيمية تهدف إلى بناء إقليم متوسطي على مقاس القوة المعيارية الأوروبية.

الكلمات الدالة: السياسات الأوروبية، البناء الإقليمي المتوسطي، دول الجنوب.

Abstract

The post-cold war phase has seen a profound political, economic, and cultural transformations, which affected the balance of power regionally and internationally and led to the restructuring of international interactions according to new patterns , The Mediterranean region on both northern and southern is one of the most affected areas of these transformations regarding to the geopolitical importance of the region and its position in international politics and its location from the strategies of major powers, this has doubled the challenges facing the Euro-Mediterranean countries under the new international system , which was produced opportunities and risks which makes the cooperation of the two sides inevitable to adapt with the new international situation on the Mediterranean, The southern states were looking for their presence in the post-polar equilibrium system while the European countries were seeking to revive the European global presence and to develop its historical relations to build a global European pole competitor to the rest of the emerging poles.

In the context of these transformations, European countries rushed to develop their Mediterranean policy to exceed the commercial exchange field towards a broader cross-frame including political and economic reform , cultural and social dialogue in accordance with cooperative perspectives and mechanisms , and complementary bilateral and multilateral arrangements through which the European party has identified a set of objectives which are the major pillars for the overall reconstruction of the Mediterranean region as a space for peace, security, stability, comprehensive development and social cooperation under the diversity and multiculturalism, reflecting the vision of the European Union and what should be the relationship of its units with the countries of the South Mediterranean, so the contents of this policy enabled the European side to adapt regional transformations to its benefits and include the course of cooperation between the two sides a strategic vision with valuable dimensions aimed to build a Mediterranean region on the European standard power.

Keywords: *European Policies, Mediterranean Regional Construction, South Countries.*

مقدمة

حاول الأوروبيون منذ نشأة الجماعة الأوروبية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية تجاوز العقد الحضارية والتاريخية التي طبعت مسار العلاقات الأورومتوسطية، والتأسيس لمقاربات بنائية جديدة للحفاظ على مصالحهم التاريخية في هذا الفضاء، باستغلال المسار المتناقض للبناءات الإقليمية بين النموذج الإقليمي الأوروبي الناجح وفشل مساراتالأقلمة العربية وتحويل مسار التكيف العربي مع تحولات النظام الدولي تماشيا والرؤية الأوروبية لمسار الأقلمة المتوسطية، ومن هذا المنطلق .تطرح مسألة البناء الإقليمي المتوسطي في سياقين متكاملين، الأول وهو المتعلق بالظاهرة الإقليمية بكل مضامينها التكاملية والتعاونية والأمنية، ومدى مساهمتها في بناء الأمن والتضامن الدوليين، باعتبارها علاقات إقليمية بين ضفتين متجاورتين تجمع بينهما صلات التاريخ والجغرافيا، ويسعيان إلى تأسيس بناء إقليمي متضامن، وهوية جديدة لإقليم المتوسط.

والسياق الثاني الذي تطرح فيه الظاهرة المتوسطية وهو سياق تحولات العولمة وما أحدثته من صراع بين الحضارات والأديان، وأزمة إفلاس القيم الحاكمة في ظل الأزمة النظمية العالمية؛ باعتبار أن المتوسط هو مكان التقاء الشرق والغرب والشمال والجنوب ومكان التقاء حضارتين أساسيتين؛ هما الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية، ولكنه بالأساس فضاء جيوسياسي محوري في السياسة العالمية وفي استراتيجيات القوى الكبرى لا يمكن تجاهلها لذلك يوجد انخراط عالمي للقوى الدولية والإقليمية المهتمة بشؤون هذا الفضاءللحفاظ على مصالحها وما يمثله موقعها في المتوسط بالنسبةلمكانتها في النظام الدولي والهيمنة العالمية، وهو ما يظهر من خلال هندسة العديد من الاستراتيجيات والمبادرات الأمنية والاقتصادية لتلك القوى، بينما تنتهج الفواعل الأوروبية في ظل التنافس العالمي في المتوسط سياسات، وآليات ذات مضامين مختلفة لبناء الإقليم المتوسطي وحماية مصالحها.

أهمية الدراسة: تقوم الدراسة بتفكيك طبيعة الديناميكيات الإقليمية المتوسطية انطلاقا من التفاعل التاريخي والجغرافي وإفرازات التفاعل الحضاري بين ضفتي المتوسط، في محاولة لتبيان الفهم الأوروبي لهذا التفاعل، وكيفية استثمار المسار المتناقض للأقلمة بين الشمال والجنوب، وتوظيف ذلك لصالح الأوروبيين، بدفع الضفة الجنوبية إلى تبني المعيارية الأوروبية وأوربة المتوسط.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تحليل مضمون مختلف السياسات الأوروبية المطروحة والمبادرات والمشاريع المقدمة لدول الضفة الجنوبية، وتوضيح أبعاد تلك السياسات وانعكاساتها على الدول المتوسطية المشاركة؛ ومستقبل الإقليم المتوسطي.

إشكالية الدراسة: تعالج هذه الدراسة إشكالية المسعى الجدلي للأوربيين بخصوص بناء الإقليم المتوسطي مابين المسعى المعلن والأهداف الكامنة، ونطرح سؤال محدد هو: ما مضمون السياسات الأوروبية لبناء الإقليم المتوسطي، وما هي أبعادها؟

تنطلق هذه الدراسة من مقاربة تاريخية، وتوظيف النظريات الجيوبوليتيكية المختلفة في تفسيرها لمكانة المتوسط في السياسات العالمية، ثم تحليل مضمون السياسات الأوروبية لبناء الإقليم المتوسطيوتطورها، ومن ثمة استنتاج مختلف الأبعاد التي أفرزتها تلك السياسات، وانعكاساتها على جهود بناء الإقليم المتوسطي.

أولا.الإطار المفاهيمي لبناء الإقليم المتوسطي، الشراكة

1. ماهية المتوسط وخصائص بناء الإقليم المتوسطي: البحر الأبيض المتوسط، أو بقايا المحيط (تيتس)[1]، بحر العرب والبحر الشامي بالنسبة للشعوب العربية، وبحرنا (ماري نوستروم marenostrom)عند الرومان، والبحر الكبير في الكتاب المقدس، والبحر الأوسط (هايام هاتيخون) في العبرية، والبحر الأبيض (أكدينز) بالنسبة للأتراك. هو البحر الذي يتراءى كأنه صمم عمدا ليكون مهدا للثقافات[2]، واستقرت الشعوب على تسميته بالبحر الأبيض المتوسط، وهي التسمية التي استخدامها لأول مرة سولينوس في النصف الثاني من القرن الثالث الميلادي[3].

ظل المتوسط منذ القدم طريقا للتبادل التجاري والثقافي، ومعبرا للتعاون والتنوع الثقافي والحضاري والمعرفي، لذلك

حاولت العديد من الدراسات في مختلف التخصصات أن ترصد ماهية المتوسط في كل مرحلة تاريخية لهذا البحر، نظرا لما يمثله البعد التاريخي والحضاري لهذا الإقليم في كل التحولات الجارية والمتغيرات المحتملة لمستقبل المنطقة[4]، فالمتوسط مجال ممتاز للفهم المرن للفكر الجيوسياسي حيث أن فهم وتفكيك بنية الصراعات الجيوسياسية في هذا الفضاء تتطلب إعادة تموضع للموروثات التاريخية المتنوعة ومختلف الصراعات[5]، لتكوين أنماط من التصورات التي تمكننا من فهم الصراعات الحالية والآفاق المستقبلية للإقليم المتوسطي.

يصف المفكر الفرنسي إيدغار موران(Edgar Morin) المتوسط في العهد اليوناني على أنه كان بحر الفلسفة والديمقراطية، وعالم الحضارة الإغريقية لقرون عدة، كانت خلالها أثينا أهم عاصمة للبحر المتوسط[6]، وقد مكن هذا البحر الشعوب الفينيقية من بعث حضارة خالدة لم تستطع تلك الشعوب من تأسيسها في موطنها الأصلي في الصحاري منطلق انبعاثها وأرست لمدن خالدة، شاهدة على متوسط المراكز التجارية القديمة، ومجسدة الوحدة الاقتصادية للمتوسط[7] وأشار العالم الجغرافي اليوناني سترابون المعاصر لأوغسطين الى الرومان باعتبارهم سادة المتوسط، بعد أن تمكنوا من فتح العالم بجيوشهم من خلال السلام الروماني، وبقوانينهم من خلال قانون الشعوب والرومنة، وانعكس ذلك على تسميتهم لهذا البحر، البحر لنا أو بحرنا .[8] (marenostrom)

وبعد أن كانت المسيحية ديانة المتوسط لقرون وإلى غاية القرنين السابع والثامن جاء دور الجنوب بظهور الفتوحات الإسلامية التي أعلنت وحدة العالم المتوسطي الإسلامي، ونجحت في أن تجعل القسم الغالب من الإنسانية ضمن الدائرة الإسلامية[9]، فإلى جانب المسيحية نما الإسلام وانتشر بسرعة مذهلة وأصبح المتوسط بحيرة إسلامية حقيقية[10]، فشكل المتوسط بحر الأديان؛ مكان التقاء الشرق والغرب، أو بتعبير هنري بيرين في كتابه محمد وشارلمان،مكانا لصعود حضارتان مختلفتان ومتعاديتان[11]، حيث مثلت دعوات التبشير المسيحي، والفتوحات الإسلامية، والحروب الصليبية، أوجها من ذلك الاختلاف والصراع المتوسطي.

بحر الحروب الدينية تحول فيما بعد ليصبح بحر الإمبراطورية العثمانية المترامية الأطراف في ثلاث قارات، الى حين بدء مشروع التنقيات العرقية والدينية التي أنهت بحر الخلافة[12]، ومسحت معاقل الوجود الإسلامي في الأندلس، وأوروبا[13]. وأصبح المتوسط في ظل النهضة الأوروبية بحر الحضور الإمبراطوري، وعودة نمو وتسابق نفوذ القوى الكبرى مابعد الوفاق الأوروبي، وتكالب الحركة الاستعمارية على احتلال إفريقيا وآسيا[14]، وشهدت فترة الحربين العالميتين تركيزا كبيرا على الإقليم المتوسطي ليكون في قلب تحولات الخارطة الجيوسياسية العالمية، ما نتج عنه في النهاية انتقال هذا المجال الجيوسياسي من فضاء يموج بالأساطيل الاستعمارية من شماله الى بحر يصدح بالحركات التحررية في جنوبه[15].

ترصد لنا المقاربة التاريخية للعلاقات في حوض المتوسط الإشكاليات الكبرى التي تواجه مسار البناء الإقليمي المتوسطي، انطلاقا من جدليات الخصوصية وتناقضات المسار، بين شماله وجنوبه.

فبناء الإقليم المتوسطي ليس مسارا لبحر مفرد، وإنما هو مسار بحر متعدد لقارات ثلاث[16]، وديانات ثلاث، وبحر الإمبراطوريات؛ كل منها تسعى لتحقيق عالميتها، وكل منها تسعى لإعادة إنتاج تاريخها وإرثها، فتتلاقى الخطوط وتتنافر، وعبر هذا المسار المعقد؛ تشكل بحر الوحدة والتنوع، التكامل والعداء، الاتصال والتنافر،الشرك والتوحيد، التعصب والتسامح[17]، وعمقت خطوط الانكسار والتجزيء الجغرافي والسياسي، من حدة خطوط التناقضات بين منطقة الشمال المتقدم والجنوب المتخلف، بين الديمقراطية والاستبداد ، بين الحرية والقمع، وبين محفزات واستعصاءات الاندماج والتعدد[18].

تبرز القراءات التاريخية لمعالم التفاعل في الفضاء المتوسطي تواتر وتبادل أدوار الانتصار بين ضفتيه، وإشكالية المركزية المهيمنة والاقصائية في كل محاولات البناء المتوسطي، حيث تجسدت وحدته على الدوام من مركزية مهيمنة إما شمالا أو جنوبا، ضبطت هذه المحددات توجهات الفواعل المتوسطية طيلة قرون، وأفضت إلى مجموعة الخصائص التي ميزت تفاعلات الضفتين، ورسمت مسار العلاقات بطابعيها الصراعي والتكاملي، أسست في الأخير لما أسماه إيف لاكوست بالظاهرة المتوسطية، وعنى بها بروز مجموعة جيوسياسية فريدة على الصعيد العالمي تتقاطع مع مجموعات أوروبا والأطلسي والعالم الإسلامي.

2ـ **الشراكة الأورومتوسطية**: **الشراكة** (partnership) مصطلح حديث برز في ظل رواج نظريات الاعتماد المتبادل خاصة مع نهاية الحرب الباردة، والتحولات الاقتصادية التي فرضت على الدول النامية ضرورة البحث عن صيغ اقتصادية جديدة للانخراط في الاقتصاد العالمي، وفي هذا السياق جاءت الشراكة الأورومتوسطيةكإطار جديد للعلاقات الشاملة بين ضفتي المتوسط، انطلاقا من مؤتمر برشلونة(نوفمبر 1995) الذي هندس مسار أقلمة أورومتوسطية، تحاول توظيف مختلف أنماط التعاون والنماذج التنظيمية، وإعادة ابتكار مناهج وفلسفات بناء تعيد ترتيب ودمج أجزاء الإقليم المتوسطي.

حدد مسار برشلونة ثلاث مجالات رئيسية للشراكة هي: المجال السياسي والأمني والمجال الاقتصادي والتجاري والمجال الثقافي والاجتماعي[19]، وسعت الأطراف المشاركة في هذا المسار إلى تحقيق المصالح المتبادلة في إطار تساندي وتضامني يتجاوز سياقات الاعتماد المتبادل من أجل تجسير الهوة والفروقات الاقتصادية والاجتماعية بين الضفتين، وفي ظل

هذه المفاهيم المقدمة والأهداف المسطرة فإن مشروع الشراكة الأورومتوسطية عد أول مشروع سياسي واقتصادي وإنساني لبناء الإقليم المتوسطي في الفترة الحديثة، تم هندسته على أساس مشترك لجميع القوى الأورومتوسطية.

ثانيا-الإطار النظري لجيوبولتيكية المتوسط

اهتم المفكرون منذ القدم بالعلاقة بين العوامل الجغرافية وسياسة الدول، وظهر ذلك في أفكار المؤرخ اليوناني هيرودوت وآرسطو وعالم الاجتماع ابن خلدون، ومونتيسكيو وتطورت دراسة تلك العلاقة كجوهر للمنظورات والمخططات التي قدمها منظري الجيوبوليتيك بعد أن أصبح هذا الأخير فرعا علميا وضع له الجيوبوليتيكي الألماني فريدريك راتزل(1844-1904) أسسه ومنهجه المتكامل لفهم حيوية المجال بالنسبة للوحدات السياسية وإدراك خلفيات التباين في الظواهر السياسية والاجتماعية والاقتصادية من منطقة إلى أخرى حسب أهمية المكان، فوظيفة الجيبوليتيك هي البحث في أهداف القوى وطموحاتها في السياسة الدولية انطلاقا مما هو كائن للوصول إلى ما يجب أن يكون من خلال المخططات الجيوبوليتيكية التي يتم وضعها، فإذا كانت الجيوبوليتيكا هي الأداة الأساسية الأكثر أهمية في السياسة الدولية والتي يسعى أصحابها الى وضع الاستراتيجيات الأكثر تأثيرا وتحكما في التفاعلات العالمية فان الفضاء المتوسطي يعتبر عنصر رئيسي في معظم المعادلات الجيوبوليتيكية التي وضعت كأساس لبناء القوة والسيطرة على العالم اقتصاديا عسكريا وثقافيا، فأهميته الاستراتيجية والاقتصادية والحضارية جعلته عنصرا مركزية في جل النظريات الجيوبوليتيكية الكلاسيكية والمعاصرة،

1- **نظرية المجال الحيوي(القوة البرية) ورؤيتها لجيبوليتيكية المتوسط**: تعتبر فكرة المجال الحيوي الأساس المشترك لنظريات الجيوبوليتيكيين الألمان وتعني استخدام القوة البرية للوصول إلى المساحات والأماكن الحيوية الشاغرة بدافع الاستجابة لنمو الدولة وصنع اتجاهاتها المستقبلية، وقد وضع راتزل قوانين لنمو الدولة المساحي واعتبر ذلك ضرورة ملزمة لبقاء الدولة الألمانية[20]، وساند الجيوبليتيكي السويدي رودولف كيلن(1864-1922) أفكار راتزال حول المقاربة العضوية للتوسع والنمو بين الكائن الحي والدولة، غير أنه يرى أن فكرة المجال الحيوي لا تعني مجرد توسع وانتشار جغرافي بل تعد عملية تحويل الجوار من مجرد مكان شاغر إلى كتلة حضارية وسياسية حيوية[21]، وتبدو هذه الأفكار مترابطة مع أفكار كارل هاوس هوفر(1869-1946)، عندما يوجه فكرة المجال الحيوي لتنقل قوة الإمبراطوريات البحرية إلى البرية ثم انتقالها إلى البحر ثانية وظهور دولة ألمانية كبرى، تسيطر على أوروبا وإفريقيا[22]، وهنا تظهر مركزية المتوسط في النظريات الجيبوليتيكية الألمانية وأهميته لتأمين عملية التوسع والتحول وربط المجال الحيوي للدولة الألمانية بجناحيها الأوروبي والإفريقي، وبذلك يكون أهم شريان لربط أجزاء الكائن الحي الألماني.

2- **نظرية قلب العالم لهالفورد ماكندر** Halford MacKinder **ومكانة المتوسط الجيوبوليتيكية**: طور ماكندر الكثير من المفاهيم الجغرافية التي أعطت للجيوبوليتيك بعد عالمي ففي مقاله (الارتكاز الجغرافي للتاريخ) قسم العالم إلى أربع كتل جيوبوليتيكية[23]، تتمثل في قلب الأرض(Heartland) وتضم أوروبا الشرقية وروسيا، والجزيرة العالمية(World Island) التي تضم أوروبا،آسيا إفريقيا، الهلال الداخلي(Inter-crescent) يضم ألمانيا النمسا تركيا الهند والصين، والهلال الخارجي(Oute-rcrescent) ويضم أمريكا بريطانيا كند وأمريكا الجنوبية وأستراليا وطبقا لهذا التقسيم وضع لنظريته معادلته الشهيرة، فمن يحكم أوروبا الشرقية يحكم قلب الأرض ومن يحكم قلب الأرض يسيطر على الجزيرة العالمية ومن ثمة يستطيع السيطرة على العالم، وعلى هذا الأساس يتبين أن السيطرة على المتوسط يعد مفتاحا رئيسيا للسيطرة على الجزيرة العالمية، كما يعطي للدولة التي تسيطر عليه أفضلية استراتيجية وقوة إضافية للسيطرة على بقية مناطق العالم.

3- **نظرية القوة البحرية لافريد ماهان** (1840-1914) Alfred Thayer Mahan **وتفسيرها لمكانة المتوسط**: يرى ماهان أن القوة و السيطرة الجيوبوليتيكيةترتبط بالبحار والمحيطات والتحكم في السواحل والمداخل البحرية الاستراتيجية كأساس للسيطرة العالمية فالقوة البحرية مرادفة لتحقيق القوة التجارية وبالتالي بناء حضارة بحرية تجارية كونية، وبعد دراسة تاريخ هذه القوى خاصة الأسطول البحري البريطاني وضع معادلة نظريته الجيوبوليتيكية للقوة البحرية، فحسبه من يتحكم في المحيط يتحكم في التجارة العالمية ومن يحكم تجارة العالم يسيطر على الثروة العالمية وبالتالي يتحكم في مصير العالم[24].

يرى ماهان أن روسيا تعتبر الأساس الأرضي(heartland) الحيوي للجزيرة العالمية أوراسيا ومن ثمة يجب بناء قواعد بحرية قوية لمحاصرتها وحرمانها من الوصول إلى المجالات البحرية حتى لا تنفرد بمصير العالم، ويمثل المتوسط مكانة رئيسية في هذه المعادلة كونه يتحكم في أبرز طرق التجارة واتجاهات نقل النفط ومسارات الأساطيل الحربية كمايمثل هذا البحر نقطة تقاطع المواجهة الإستراتيجية بين قوى البر وقوى البحر للسيطرة على الجزيرة العالمية.لهذا تسعى القوى الدولية لحشد قواها وبناء أساطيل حربية لمضاعفة وتركيز القوة (Concentration of power) انطلاقا من المتوسط نحو معركة السيطرة على الجزيرة العالمية.

4- **نظرية الإطار** Rimland **لنيكولاس سبيكمان**(Nicholas Spykman):انطلق سبيكمان من أفكار ماكندر لكنه يخالفه الرأي بخصوص) الهيرتلاند (ويرى سبيكمان أنها مجرد

أساس مكاني يفتقر لمقومات القيادة العالمية و تخضع تطوراتها الحضارية للتيارات الحضارية التي تعد منطقة الحافة) الريملاند(مصدر انبعاثها وهي مفتاح السياسة العالمية والأهم من منطقة قلب الأرض ومن يسيطر على الريملاند يحكم الجزيرة العالمية ويتحكم في مصير العالم.

وضع سبيكمان في نموذجه الجيوبوليتكي مخططا يقوم على ثنائية القلب القاري وهلال ساحلي كبير يشمل أوروبا واسيا الوسطى والدول العربية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والدول الأوروبية المتوسطية اليونان فرنسا ايطاليا اسبانيا ولهذا إذا كان لقوى الإطار أنتنج حفيتكوينوحدة أوروبية غربية، فإن هذا النجاح يتوقف علىأن تفرض أوروبا المتحدة سلطانها المطلق علىالبحرالمتوسط كل هو الشرق الأوسط[25]، ومن هنا نبعت فكرة سبيكمان لإقامة حلف الأطلسي وتمركز جناحه الجنوبي في حوض المتوسط للوقوف في وجه القوى البرية ومحاصرتها وهي الصين روسيا وألمانيا، وإقامة تكتلات اقتصادية وشراكات لتنمية منطقة الحافة وتطويرها لقطع الطريق أمام إغراءات القوى البرية، لهذا نشهد الى اليوم تدافع القوى البرية والبحرية عسكريا واقتصاديا في المتوسط باعتباره جزء رئيسي من منطقة الحافة، ومجال المواجهة البرية-البحرية.

5ـ رقعة الشطرنج وإعادة إحياء نظرية قلب العالم: مع نهاية الحرب الباردة وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم برزت الحاجة إلى منظور جيوبوليتيكي لتوجيه المخططات الأمريكية لاستكمال الهيمنة العالمية والسيطرة على أكثر المواقع الحيوية لمنع بروز قوى معادية للأحادية الأمريكية، وهو ما كان مع مستشار الأمن القومي زبيغنيو بريجنسكي من خلال منظوره الجديد لأوراسيا(رقعة الشطرنج الكبرى) الذي أعاد الحيوية للأفكار الجيوبوليتيكية خاصة نظرية قلب العالم.

فانطلاقا من النظريات الجيوبوليتيكية الكلاسيكية السابقة يرى بريجنسكي أن أوراسيا هي المسرح الوحيد المحتمل لقيام منافس رئيسي للولايات المتحدة الأمريكية، ومن أجل إنهاء هذا الفراغ الاستراتيجيلاستكمال الانتصار الأمريكي وحتى لا تنفرد أي قوة بأوراسيا يرى بريجنسكي أنه يجب السيطرة على أطراف رقعة الشطرنج الرئيسية وحرمان القوى الأخرى خاصة روسيا من الوصول إلى المجالات البحرية في الأطراف، وتحويلها إلى نقاط ارتكاز استراتيجية للضغط على قوى أوراسيا[26]، بالتركيز على أهم المحاور الجيوبوليتيكية كأذربجان في بحر قزوين، وتركيا في البحر المتوسط وأكرانيا في البحر الأسود، فمن دون هذه المجالات البحرية الجيوبوليتيكية لن تستطيع أي قوة السيطرة على أوراسيا ومن دون المتوسط لن تكتمل القوة العالمية لأي دولة خاصة بالنسبة لروسيا

6.المتوسط في المذهب الجيوبوليتيكي الأوراسي(eurasianism) مثلت الجغرافيا هاجسا لروسيا مع بداية الألفية الجديدة وكانت أوراسيا مسرح الضعف الجيوسياسي الرئيسي أمام عودتها إلى مجال النفوذ السوفياتي السابق، وفي ظل تمدد حلف شمال الأطلسيإلى أطراف هذا المجال وامتداد المشكلات القومية في البلقان قدم الكسندر دوغين رؤى جيوبوليتيكية جديدة أعادت توجيه مخططات عودة روسيا بقوة إلى قلب الأرض، وتأمين الحضور الروسي الفعال في المجالات البحرية خاصة في المتوسط.

يرى الكسندر دوغين أن العالم محكوم بتنافس ثنائية جيوبوليتيكية (التيلوركراتيا و التالاسوكراتيا)[27] تتمثل الأولى في قوى البر التي تقودها روسيا والثانيةهي قوى البحر الغربية، وتجد هذه الثنائية تطبيقاتها في منطقة الحافة حيث تعتبر السيطرة على الهلال الداخلي محور هذا التنافس، ويمثل المتوسط أحد أهم نقاط الحسم في مواجهات تلك الثنائية، ومن هنا يظهر الأساس الاستراتيجي الذي يدفع القوى الكبرى للانخراط في تفاعلات وإدارة أزماتالمنطقة المتوسطية وإقامة التحالفات الأمنية والتكتلات الاقتصادية مع الفواعل المتوسطية، كون السيطرة على هذا الفضاء تمثل أولى المقدمات لربط السيطرة بين أوروبا وإفريقيا، وتأمين بوابة الانفتاح الرئيسية بالنسبة لروسيا خارج مسرح الاوراسيا، ومنه إلىإفريقيا وغرب آسيا والمحيطين الأطلسي والهندي، ومن دون المتوسط لا يمكن أن تكون هناك روسيا القطب العالمي الذي سيؤسس للنظام الدولي لمتعدد الأقطاب.

7ـ أورجانسكي(organski) **وسلم القوى في المتوسط**: وضع أورجانسكي تصنيفا للقوى في العالم وبالنظر إلى محورية المنطقة المتوسطية في السياسة العالمية والانخراط الواسع لهذه القوى في شؤون الفضاء فإن التصنيف المذكور يتناغم مع سلم القوى في المتوسط، ويمكن وضع التصور التالي لسلم القوى في المتوسط[28]:

فالمستوى الاول ويعنني به القوى العالمية ممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الأطلسي، والمستوى الثاني تصنف القوى الكبرى متمثلة في روسيا، الصين والاتحاد الأوروبي بقوته المعيارية وأدواته اللينة وآلياته الاقتصادية، أما المستوى الثالث لسلم القوى في المتوسط فيضم القوى المتوسطة كإيران، تركيا، وإسرائيل، والمستوى الأخير للقوى الصغرى وتتمثل في بقية الوحدات المتوسطية وأغلبها من الضفة الجنوبية للمتوسط، حيث نجد تحكم القوى العالمية والكبرى في التفاعلات المتوسطية بينما تحظى القوى المتوسطة بأدوار محورية في المبادرات والخطط التي تطرحها القوى الأولى في سياق التنافس والنفوذ وتبقى القوى الصغرى عرضة لهندسات القوى الكبرى والعالمية وما يسفر عنه سياق التنافس والصراع بينهما في المتوسط ايجابيا وسلبيا.

تظهر مضامين هذه النظريات الجيوبوليتيكية التقليدية منها والمعاصرة أهمية الفضاء المتوسطي ومركزيته في اهم المحاور التي تتطلبها عناصر السيطرة العالمية حسب كل نظرية، وهذا ما دفع المنظرين الجيوبوليتيكيين الذين كان أغلبهم مستشارين لصناع القرار بالتأكيد على الأهمية المركزية التي تكتسيها السيطرة على الفضاء المتوسطي والانخراط الاستراتيجي في كل تفاعلاته كأحد أهم الأركان لنجاح الاستراتيجية الكبرى لكل قوة عالمية فالإجماع النظري الجيوبوليتيكي حول أهمية المتوسط أفضى إلى تجميع اتجاهات التخطيط الاستراتيجي لصناع القرار والتركيز المضاعف للاستراتيجيات الكبرى على الانخراط الواسع في تفاعلات هذا الفضاء وحشد القوى اللازمة للسيطرة عليه والتحكم في فواعله، وفي سياق هذا التنافس الدولي للسيطرة على الفضاء المتوسطي كان سلاح أوروبا القانون والقوة المعيارية ومختلف آليات القوة الناعمة لإعادة بناء الإقليم المتوسطي حيث سارعت الدول الأوروبية إلى تطوير سياساتها المتوسطية لتتجاوز المجال التجاري التبادلي نحو إطار أوسع يشمل الإصلاح السياسي والاقتصادي والحوار الثقافي والاجتماعي وفق منظورات وآليات تعاونية متساندة، وترتيبات تكاملية ثنائية ومتعددة الأطراف، حدد من خلالها الطرف الأوروبي مجموعة من الأهداف التي تعد المرتكزات الكبرى لمجمل تصورات إعادة بناء الإقليم المتوسطي كفضاء للسلام، والأمن والاستقرار، التنمية الشاملة، والتعايش الاجتماعي في ظل التنوع والتعدد الثقافي، عاكسة بذلك رؤية الاتحاد الأوروبي وما يجب أن تكون عليه علاقة وحداته مع دول جنوب المتوسط، وفق رؤية استراتيجية ذات أبعاد قيمية تهدف إلى بناء إقليم متوسطي على مقاس القوة المعيارية الأوروبية.

ثالثا.تطور السياسات الأوروبية لبناء الإقليم المتوسطي

تبلورت المقاربة الأوروبية لبناء المتوسط منذ انفلات القيادة العالمية من القوى الأوروبية لصالح الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، وزاد إصرار الطرف الأوروبي على تعميق رؤيته البنائية لهذا الإقليم لدعم مكانته في ظل النظام الدولي الجديد، بعد نهاية الصراع الأيديولوجي وبروز دور المتغير القيمي في العلاقات الدولية،وانتقال التهديد من الشرق إلى الجنوب، ومن الخطر الشيوعي الأحمر إلى الخطر الإسلامي الأخضر، حيث تطورت المقاربات والمشاريع الأوروبية لإعادة بناء الإقليم المتوسطي، من مجرد اهتمامات براغماتية اقتصادية، فأمنية ثم ثقافية إلى رؤية بنائية متكاملة الأبعاد من خلال مشاريع الشراكة الأورومتوسطية.

1. **السياسات الأوروبية المتوسطية وبناء الإقليم المتوسطي**: لم تتخلى أوروبا عن مصالحها في مستعمراتها حتى مع انهيارها الاقتصادي والعسكري عقب نهاية الحرب العالمية الثانية وتغير الخارطة العالمية، وانتهجت مجموعة من السياسات المرحلية لإسترجاع مكانتها العالمية وكانت منطقة الجنوب المتوسطي أولى حلقات الاهتمام التي استهدفتها السياسات الأوروبية.

أ. **السياسات الأوروبية الجزئية**(1957-1972): بدأت اتفاقيات التعاون مع الدول المغاربية في صيغة اتفاقيات مزامنة بشكل ثنائي يجمع المجموعة الأوروبية وكل دولة متوسطية على حدا،تونس والمغرب مارس 1969، مصر 1972، الكيان الصهيوني 1964، بينما اندمجت الجزائر في فضاء السياسة الجديدة بدايةمن افريل1976[29]. كان منطلق هذه السياسات اقتصادي وأدت إلى خلافات أوروبية نتيجة تعارض المصالح، فاحتاجت هذه السياسات إلى رؤية استراتيجية منسجمة.

ب.**السياسات الأوروبية المتوسطية الشاملة**(1972-1989):لعبت الأحزاب اليمينية وخطاباتها الهوياتية دورا مهما في تطوير مضامين السياسات الأوروبية المتوسطية بصيغة موحدة اتجاه منطقة الجنوب [30]. وكانت هذه السياسة مرتبطة أساسا بالبناء الأوروبي وتطوره، حيث استهدفت إيجاد نمط متوازن من العلاقات بالنسبة لكل أعضاء المجموعة مع دول الضفة الجنوبية، فتم تطوير فكرة التقارب المتوسطي الشامل، وبمزايا جديدة لدول جنوب المتوسط.

ج.**الحوار العربي الأوروبي** 1973: تبعا لتطور السياسات الأوروبية اتجاه الجوار الجنوبي وترقية التعاون إلى مجالات جديدة، وفي سياق تدشين السياسات الأوروبية الشاملة لتأطير علاقات التعاون الثنائي تم تدشين قنوات اتصال جديدة من خلال الحوار العربي الأوروبي، غير أن هذا الحوار ولد في أجواء عفنة بلغة المساومةومنطق الحسابات البراغماتية الآنية[31]. فقد أوفدت قمة الجزائر نوفمبر 1973 بعد حرب أكتوبر أربع وزراء عرب إلى القمة الأوروبية بكوبنهاغن ديسمبر 1973، فالعرب كانوا يريدون دعما إضافيا من قبل القوى الأوروبية إلى جانبهم في النزاع مع إسرائيل، وبالتالي كان منطلقهم رؤية سياسية، بينما كانت رؤية الأوروبيين ترتكز أساسا على بعد اقتصادي مادي يتعلق بانتظام التموين بالنفطي العربي.

استطاعت أوروبا من خلال هذا الحوار أن تحقق مصالحها المرحلية بتكتيكات ظرفية دون تقديم أي تنازلات جوهرية بخصوص مواقفها الخارجية وهي النقطة التي ظل الطرف العربي يقدم من خلالها كل التنازلات لزعزعة الموقف الأوروبي اتجاه القضية الفلسطينية ولم يحقق ذلك أي تقدم يذكر.

د.**السياسات الأوروبية المتوسطية المتجددة**(1990-1995): بعد الخطوات التقيمية للمجلس الأوروبي بخصوص السياسة الشاملة وتأكيده على ضعفها ونقص فاعليتها ارتأت المجموعة الأوروبية تقديم إطار أوسع للتعاون مع الجنوب، يشمل مختلف المجالات. وهذا ما تضمنته بنود السياسة الأوروبية الجديدة[32]؛ خاصة ما تعلق بالانفتاح اتجاه منطقة الجنوب واقتصادياتها والمساعدات المقدمة، وبالمقابل مرافقة التحول الاقتصادي وإعادة الهيكلة الاقتصادية في ظل التحول إلى النهج الليبرالي، ومع الشروط التي أقرها صندوق النقد،

لذلك فالسياسة المتوسطية الجديدة كانت منعطفا حاسما لإعادة بناء علاقات الضفتين، فالمركز التفاوضي العربي كان في تراجع كبير في مقابل نضج العملية التكاملية للمشروع الوحدوي الأوروبي، ورغبته في تدعيم هذا المسار الإقليمي ببناءات جوارية لتقوية مركزه العالمي.

هـ - الحوارات الأمنية المتوسطية: بالموازاة مع عملية التجديد والتوسعة الشاملة للسياسات والحوارات الأوروبية، والتحولات الإقليمية كتأسيس الاتحاد المغاربي الذي حقق نجاحات هددت المكاسب الأوروبية في ظرف وجيز، و التحولاتالدوليةالتي أدت إلى فرض مشاريع ضبط الهيكليات الاقتصادية من طرف صندوق النقد، بادرت المجموعة الأوروبية إلى البناء المؤسساتي للمتوسط، من خلال فتح حوار متعدد مع دول المغرب العربي من خلال تجمع 5 زائد 5، و 5 زائد12. الحوار مع المغرب العربي حتى وإن كان بصيغة كتل في لشبونة 1992، إلا أنه بقي متشبثا بفكرة التفاوض الثنائي لاعتبارات استراتيجية، حتى لا يعطي تفاوض الكتل دعم تفاوضي للمغاربة، وبدلا من ذلك فان الحوار الثنائي يشتت جهود الوحدة المغاربية، باعتماد تكتيكات أوروبية تعطي أفضليات متباينة تفضي إلى تعارض الإرادات الوحدوية.

ما يلاحظ على هذه السياسات التي اعتمدتها المجموعة الأوروبية في الإقليم المتوسطي أنها مقاربة مرحلية متطورة مقترنة بتطورات البناء الأوروبي الوحدوي، واعتمدت تنقيحات وإضافات موسعة، وتحسينات لصيغها استجابة للتحديات التي خلقتها مختلف التحولات في الجنوب.

2. مشروع الشراكة الأورومتوسطية ومضامين بناء الإقليم المتوسطي: عقب توقيع معاهدتي ماستريخت 1992 المنشأة للإتحاد الأوروبي، ومعاهدة كوبنهاغن 1993 المحددة للمكتسبات الجماعية وشروط الانضمام للإتحاد[33]، اللتان شكلتا الثورة الأوروبية الصامتة مابين المصالح الوطنية والوحدة الأوروبية[34]، فأصبحت الرؤية الأوروبية اتجاه الجنوب تمر عبر منظار أوروبا العظمى الموحدة، ومن أجل العودة لملء مكانة أوروبا التاريخية كان على الأوروبيين أن لا يهتموا بالأسس الداخلية وإهمال الجوار الخارجيلذلك تحول الاهتمام الأوروبي بالجوار المتوسطي وتطور كما ونوعا ومضمونا وازدادت آفاقه وتطلعاته بالنسبة للأوروبيين، من اهتمام اقتصادي إلى اهتمام تجاري ومالي ونفطي، ثم اهتمام سياسي وأمني، لترتقي حلقة الاهتمام بالشراكة، لتكون إحدى الدعائم الإستراتيجية التي يرتكز عليها الإتحاد الأوروبي في استراتيجيته لإعادة هندسة الحضور الأوربي العالمي.

أ.مشروع برشلونة: كان مؤتمر برشلونة تتويجا لمسار طويل من هندسة أوروبية لبناء المتوسط، بدأت ترجمتها من لشبونة 1992، كوبنهاغن 1993، وكورفو باليونان1994 ثم اجتماع المجلس الأوروبي بسن الألمانية أواخر 1994، اجتماع كان جوان 1995[35]، ليتبلور نمط الشراكة التي تريدها أوروبا في مؤتمر برشلونة نوفمبر 1995، كإطار جديد للعلاقات الأورومتوسطية.

حدد مشروع برشلونة ثلاث مجالات رئيسية للشراكة[36]:

-الشراكة السياسية والأمنية: لبناء منطقة سلام وأمن وترقية الثقة المتبادلة من خلال الإصلاحات السياسية، وترقية الحكم الراشد وتمكين المرأة والمجتمع المدني وبناء نادي سياسي وأمني من الشبكات الحكومية والمدنية بإشراك الفواعل المجتمعية الغير حكومية.

-الشراكة الاقتصادية والمالية: تحقيق منطقة تبادل حر بالتدريج، مع التأكيد على الدعم المالي والمساعدة الفنية في مواجهة الاستعصاءات التنموية والاقتصادية التي تواجهها دول الجنوب(برامج ميدا)[37]، وبالتالي فان الشراكة الاقتصادية تتضمن التساند التنموي و التضامن الجماعي من الجانب الأوروبي وليس الاعتماد المتبادل فقط.

-الشراكة الثقافية والاجتماعية: الحوار الثقافي الاجتماعي لإعادة استثمار الإرث الثقافي والتاريخي للمنطقة من خلال الفهم المشترك للتعدد والتنوع، وإعادة تشكيل التصور الحضاري للمنطقة، ووضع الأنماط الثقافية والاجتماعية لبناء التعايش المشترك والاحترام المتبادل بين شعوب المتوسط.

يتبين من خلال بنود هذه الشراكة أنها حددت مجموعة من الأهداف هي في حقيقتها المرتكزات الكبرى التي تشكل مجمل تصورات إعادة تشكيل الإقليم المتوسطي كفضاء للسلام، الرخاء والرفاه ، التنمية الشاملة، الأمن والاستقرار، بأبعاده الحضارية والاجتماعية الجديدة كإقليم حضاري متميز، قائم على فهم التنوع ، واستثمار التعدد الثقافي لإعادة بناء إقليم متماسك، وجعل التنوعات الثقافية قواسم مشتركة في تشكيل التصور الحضاري لإقليم المتوسط، بدلا من أن تكون حدودا لتقسيم الإقليم.

وبالرغم من الحصيلة لزهيدة[38] جدا وتباطؤ تجسيد النوايا الأوروبية المصرح بها بخصوص دعم الجنوب إلا أن كلا الأطراف في الضفتين توصلا إلى قناعة باستحالة إصدار حكم تقييمي مبكر لهذا المسار، بالنظر إلى الفوارق الجوهرية والعراقيل التي واجهت ترجمة بنود برشلونة في الجنوب.

ب.سياسة الجوار الأوروبية: كان التقرير الصادر عن مجموعة العمل(المتوسط: الاقتصاد والهجرة، برئاسة ريمي لوفو 2000) خلص إلى عوائق التقارب بين الضفتين ورصد الاختلافات الجوهرية التي لا تسمح بالتجسيد الفعلي لأهداف برشلونة خصوصا ما تعلق بمستوى الانفتاح الليبرالي والحريات في دول الجنوب[39]، وتزامنت تفجيرات 11 سبتمبر مع الحراك الأوروبي لتقييم مشاريع الشراكة مع الجوار، فتكونت بذلك الرؤية الأوروبية بخصوص استراتيجية الأمن الأوروبي لمصادر التهديدات القادمة من الجنوب؛ من ركود اقتصادي، وانغلاق سياسي، واضطراب تنموي واجتماعي، فتم اعتماد سياسة

جوارية جديدة لتدارك نقائص وثغرات مشروع برشلونة، ولمعالجة إفرازات البيئة الجديدة التي كانت في قلب العقيدة الأمنية الأوروبية. بإضفاء المنظور الأمني على هذه القضايا الجديدة، واستخدام أدوات الأمننة السياسية والقانونية والقيمية وتكوين حلقات من الجيران على أساس دوائر متحدة المركز متدرجة طبقا لعملية التعلم والاستجابة لمنظورات الأمننة ومشروطية المزيد من أجل المزيد[40]، وطبقا لمخططات العمل وحصيلة تقارير الدول المنخرطة ، ومدى الاستجابة للمبادرة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان[41].

لم تلق هذه السياسة الجوارية نفس الحماس والاهتمام الذي صاحب مشروع برشلونة نظرا لحزمة الشروط المفروضة ومطالب الإصلاحات التي تمس التشريعات الداخلية للدول، بينما في الجانب المالي والاقتصادي حافظت على نفس خصوصية ومشروطية منح المساعدات، والمرتبطة باستراتيجيات الظل أي منح المساعدات على أقساط طبقا للتقدم المحرز.

ج.الإتحاد من أجل المتوسط: مشروع الإتحاد المتوسطي هو فكرة الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي الذي حاول من خلاله فرنسة ماري نوستروم وجعل فرنسا مركز ثقل السياسة الدولية من جديد لتغيير النظام العالمي[42]، عبر مشروع سياسي واقتصادي يحاكي الهيأة الأممية وملحقاتها[43].

أعلن عن إنشاء الإتحاد من أجل المتوسط في جويلية 2008 بباريس[44]، بعد تعديل الخلافات الفرنسية الألمانية، ويقوم هذا الاتحاد الذي يضم 43 دولة على الملكية المشتركة والتعاون الوظيفي[45]، من خلال إنشاء أمانة عامة برئاسة دورية مشتركة من الضفتين[46]، وتأسيس الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط(PA-UFM)، وتضم 280 عضو[47]، والجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية وهي جمعية استشارية تهدف إلى تحقيق البعد الإقليمي والمحلي للشراكة الأورومتوسطية، كما تم استبدال برامج الدعم ميدا بالآلية الأوروبية للجوار والشراكة

رأى ساركوزي أنه في ظل انسياب الصين وعودة روسيا إلى المياه الدافئة، ورغبة أمريكا في توسيع مشروع الشرق الأوسط ليشمل المتوسط، فإن مشروع الاتحاد المتوسطي سيمكن أوروبا من استعادة هويتها، وإعادة بعث ارتباطاتها الروحية بأعماق جذورها التاريخية والحضارية، بعد أن أدارت ظهرها لمستقبلها في الجنوب؛ الذي هو مستقبل أوروبا ومستقبل شعوب الضفة الجنوبية أيضا، وتعتمد مقاربة ساركوزي لإعادة بعث وحدة المتوسط على التفوق الثقافي والسياسي لإرث المنطقة[48]، ضمن دائرتين حضاريتين متداخلتين، يمنحان فرنسا الحق الطبيعي لقيادة الوحدة المتوسطية كتتويج لإرث طويل، تلعب فيه الخلفيات الاستعمارية والثقافة الفرانكفونية والخلفية الاستراتيجية نقاط ارتكاز لحدود الدائرة المتوسطية

جوهر التغيير في السياسة المتوسطية من خلال الاتحاد المتوسطي هو الرهان الأوربي الكبير على المضي في تتويج عملية التعلم المعقد لنقل المعايير الأوروبية، وعملية تغيير المعتقدات من خلال المشروطية الأوروبية في الجوار، ضمن أولويات جغرافية تمتد من الشرق باتجاه الجنوب[49].

يتضح من خلال هذه التحليلات أن مقاربة بناء الإقليم المتوسطي من خلال مشروع الاتحاد من أجل المتوسط اتسمت بتعميق الطابع المؤسسي والتعاقدي؛ بإنشاء المؤسسات والهياكل المشتركة للإشراف على المشاريع، ومن خلال إعداد مجموعة من البرامج والمشاريع وخطط العمل التشاركية من خلال الصيغة المؤسسيةعبر مستوياتها الثلاث: المأسسة السياسية الأمنية والمأسسة المالية الاقتصادية والمأسسة الاجتماعية الثقافية،وهناك ثلاث فئات من النخب؛ السياسيين، التكنوقراط وفعاليات المجتمع المدني حيث تعمل على ترسيخ البعد المؤسسي للعلاقات الاورومتوسطية، كونه ركيزة لتمتين وإدامة هذا النمط من التفاعلات بين الضفتين، وتعمل أيضا على تعميق هذه العلاقات وربطها بجذور تاريخية وثقافية بغية الوصول إلى مصالحة شاملة في المتوسط.

تتيح هذه الهندسة للاتحاد من أجل المتوسط فتح قوالب متعددة؛ من أجل تجميع المشاريع ضمن مرجل واحد تفرغ فيه جميع التفضيلات الإقليمية، الجهوية والعبر وطنية وحتى المحلية، في مختلف القطاعات المهمة والمجالات ذات الأولوية كقطاع الطاقة، البيئة، الهجرة الغير شرعية ودعم وترقية مكانة المرأة، وتسمح هندسة عمل الاتحاد بتفريغ تفضيلات تشكيلات اجتماعية واقتصادية وحقوقية متنوعة؛ بالأساس أن عمل الاتحاد يشجع الوسائط المتعددة الأطراف، ومنها الهيآت المحلية وتنظيمات المجتمع المدني، وتحاول الهندسة الجديدة المعتمدة في إطار عمل الاتحاد من أجل المتوسط فتح فضاء واسع يعبر فعليا عن رؤية العالم الأورومتوسطي من خلال قنوات الاتصال والتواصل، والمشاركة في بلورة المشاريع، وكذا صنع القرار وفق نمط مختلف تماما عن أطر العمل الإقليمية والتكاملية حتى داخل الاتحاد الأوروبي، وتبدوا هذه الهندسة في أكثر جوانبها وكأنها تماثل وتحاكي عمل أجهزة الهيأة الأممية، من حيث إتاحة المجال أمام الفواعل الغير حكومية بما يوازي التشكيلات الحكومية، ومحاولة خلق عالم الشعوب الى جانب عالم الحكومات لبناء إقليم البحر الأبيض المتوسط.

حاول الأوروبيون من خلال مشروع الاتحاد من أجل المتوسط الارتقاء بالعلاقات السياسية بين الاتحاد الأوروبي والبلدان المتوسطية الشريكة ووضع صيغ أفضل لتوزيع المسؤوليات عبر علاقات متعددة الأطراف، وجعل هذه العلاقات ملموسة وبارزة من خلال المشاريع الإقليمية ودون الإقليمية، وبالرغم من ضخامة وأهمية ما قدم من برامج ومشاريع[50]، إلا أن هذا المشروع خدم الأهداف الفرنسية والأوروبية بالدرجة الأولى وعلى حساب الشركاء المتوسطيين، فقد استطاعت فرنسا أن تعيد توازنها مع ألمانيا داخل الاتحاد الأوروبي، وأن تعيد توجيه الأولويات الجغرافية، وإعادة بعث مكانة فرنسا في السياسة

الدولية بعد التراجع الذي أعقب سياسات جاك شيراك المعارضة للولايات المتحدة في أوروبا والشرق الأوسط، وبذلك انخرطت أوروبا من جديد في القضايا الدولية، والأهم من كل هذا هو أن المشروع عمل على إدماج الكيان الصهيوني والتطبيع مع الدول العربية على حساب القضية الفلسطينية التي تراجعت الى الهامش وأصبحت كقضية ثانوية ضمن ملفات ومشاريع تناقش في سياق عام.

د-السياسات الأوروبية اتجاه تحولات الربيع العربي: كانت لأحداث الربيع العربي انعكاسات بالغة الأهمية على العلاقات الأوروبية العربية، وان لم تكن تأثيراتها قد أفضت إلى تغييرات جذرية بشكل آني ومباشر فإنها أحدثت حركية واسعة في سلوك الطرف الأوروبي، وأجبرته على تعديل سياساته وتعديل مرتكزات تلك السياسات من جديد على ضوء مستجدات الساحة العربية، بإعادة النظر في المعادلات التي حكمت السياسات الاورومتوسطية؛ كتفضيل الاستقرار والمصالح الأوروبية على حساب دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وما يعنيه ذلك من دعم الأنظمة التسلطية في الجنوب، وتسويق الاعتراف بالديمقراطية الشكلية للأنظمة التسلطية والتغاضي عن مخالفات حقوق الإنسان والحريات.

في ظل الاضطرابات التي خلفتها التحولات العربية من سقوط أنظمة وانتشار الميليشيات المسلحة، وطوفان الهجرة الغير شرعية، تذبذب إمدادات النفط وصعود أنظمة إسلامية إلى السلطة، سارع الاتحاد الأوروبي إلى استنفار كامل هيآته، فتم إعادة تفعيل الحوار العربي الأوروبي بين الجامعة العربية والمفوضية الأوروبية، وعقدت اجتماعات تجمع 5 زائد 5، وأصدر الإتحاد الأوروبي في 25 ماي 2011 وثيقة تعديلية لمراجعة سياسة الجوار حملت عنوان(استجابة جديدة لجوار متغير)[51].

نلاحظ أن النتائج كانت عكسية فيما بعد، ولم تؤدي إلى مخرجات على نحو ما صاغته في بداية هذه الانتفاضات، وكان ذلك مجرد تكتيك لاحتواء الانتفاضات الشعبية، واستمالة الفواعل الجديدة في الساحة العربية، فقد عاقبت من جديد الشعوب العربية على اختياراتها الديمقراطية لمجرد أن الخيار لم يفرز اتجاهات تخدم مصالح الأوروبيين، مثلما حدث مع حركة حماس الفلسطينية تماما، والدعم الذي وفرته لليبيين في بداية انتفاضتهم واستخدام كل الوسائل القانونية والدبلوماسية والعسكرية لمساندة الشعب الليبي كان في مرحلة هدم الدولة، لكنها تخلت عن الليبيين في مرحلة إعادة بناء الدولة، وتركت الساحة لحرب أهلية منظورة الحسم لأجل غير مسمى. كما أن فترة حكم الإخوان في مصر وقيادة النهضة للمرحلة الانتقالية في تونس أعاد إلى الأوروبيين قناعاتهم التقليدية في تفضيل الأنظمة الديكتاتورية على حساب الخيارات الديمقراطية، فالشعوب العربية لا زالت قاصرة بالنسبة إليهم، ولم تصل بعد إلى مرحلة الرشد التي تمكنهم من إدارة شؤونهم بأنفسهم، وتمكنهم من الاختيار الصائب الذي يعني بشكل مطابق اختيار ما يناسب المصالح الأوروبية. فإذا ما أجبر الأوروبيون على الاختيار بين ديمقراطية لا تخدم مصالحهم أو دعم الأنظمة القائمة فإن أي تغيير للأنظمة القائمة حسبهم سيدخل المنطقة في فوضى غير منتهية[52].

رابعا- جدليات السياسات الأوروبية لبناء الإقليمي المتوسطي

تقوم العلاقات بين الدول والشعوب على المصالح والروابط الجغرافية والثقافية، وتنفرد العلاقات العربية الأوروبية في حوض المتوسط بأسس أخرى لهذه العلاقات، حيث تستند إلى إرث تاريخي مشترك يتضمن سجلا للصراعات والحروب، وسجلا آخر للتعاون والتبادل، وما بين السجلين سجال طويل من السيطرة والهيمنة وحروب التحرر وسياسات فك الارتباط ، وهو ما خلف عقدا تاريخية وحضارية ودينية، لا زالت تستدعيها الأجيال التالية في كل قراءات لمشاهد التحول والتغيير، وكل محاولات لإستشراف مآلات الظواهر والمشكلات التي تواجه كلا المنطقتين، وكل منطلقات العمل المشترك تستعصي على الطرفين تطبيع سياساتها إذا ما حاولت القفز على الذاكرة التاريخية، ومحاولة تناسي السجل الجماعي الذي يجمع الشعوب من الضفتين، بحكم الارتباط الوثيق للمخيال الجماعي بسجلات الذاكرة التاريخية التي عادة ما تكون بوصلة الاتجاهات المستقبلية للدول من الضفتين، وهنا يمكننا رصد مجموعة من العراقيل التي يظهر تأثيرها الجوهري على مسار ومصير بناء الإقليم المتوسطي ومنها:

1- تناقض الخطاب مع الواقع في تسويق المنظور الأوروبي للمتوسطية: يلاحظ أن هناك ثلاث أنواع من العبارات التي تكررت بصفة مستمرة في الخطاب الأوروبي، مع تركيز كبير من قبل القادة الأوروبيين والنخب والتكنوقراط وناشطي المجتمع المدني في الضفة الأوروبية خصوصا:

أ-منطقة سلام ورخاء وأمن واستقرار للجميع، تحقيق الرفاه، إرث مشترك، التنوع والتعدد الثقافي، فهناك تناقض ما بين الرغبة الأوروبية في إجراء مصالحة شاملة تضع جانبا الترسبات التاريخية والصراعات والأحقاد البينية الناتجة عن التاريخ الاستعماري الطويل، والفتوحات الإسلامية في أوروبا، ولكنها في المقابل تقفز على الذاكرة التاريخية لشعوب الضفة الجنوبية دون اعتبارات قيمية للاعتراف بالجرائم والبشاعة التي مارسها الاستعمار الأوروبي في الضفة الجنوبية، أو تقديم أي تعويضات عن ذلك.

ب-الحوار المشترك، تعدد الأطراف تبادل الآراء الاجتماعات بين الطرفين، ما يوحي بأن أوروبا تحاول تجاوز إطار الفهم الجديد الذي واجهت به النخب الفكرية في عالم الجنوب تيارات العولمة وخطابات الانتصار الغربي، في محاولة لرسم واقع آخر يوحي بالمساواة والندية والقدرة الكاملة لدول الضفة الجنوبية في المعاملة بالمثل، تمكنهم من إدارة شؤونهم بأنفسهم، وتجاوز منطق الاستعمار الجديد الذي تحاول الأطراف المعترضة

على الشراكة مطابقته على الإطار الجديد للعلاقات الاورومتوسطية.

ج-المساعدة، التضامن، تقاسم الأعباء، تكافؤ الفرص، التمكين المشترك لبناء القدرات، التنمية المتساندة، المصير المشترك، ما يوحي بأن الطرفان في نفس الاتجاه وعلى نفس المسار ويسعيان الى نفس الأهداف والمصير، في محاولة لتجاهل الفوارق الجوهرية بين الطرفين، والتقليل من حجم الهوة والقدرات.

وقد أضر هذا التناقض في تسويق الخطاب الأوروبي بمسار العلاقات الأورومتوسطية،خصوصا جهود بناء الثقة المتبادلة ورهانات الأمن المشترك، وتقديم بدائل مواجهة العولمة، وهذا ما يؤكد وجود مساران؛ علني تعبر عنه الخطابات الرسمية والسياسات المقدمة، ومسار آخر ضمني كامن يعكس وجود أبعاد ومقاصد أخرى لبناء الإقليم المتوسطي وفق رؤية أوروبية خالصة.

2. **القوة المعيارية الأوروبية**: بالرغم من أن تاريخ المتوسط يشهد على مسار سجالي متواتر لعشرات الحضارات والقوى التي مرت على المتوسط[53] إلا أن أوروبا تحاول عبر مسار الشراكة إعادة بعث إقليم متوسطي يؤمم كل ذلك التنوع الثقافي والحضاري ضمن نموذج حضاري واحد، وباعتبار أن النادي الأوروبي هو أسرة قيم، وقوة تحويلية [54] وقوة معيارية ترتكز على خمسة أسس قيمية هي السلام، الحرية، الديمقراطية، حقوق الإنسان، وسيادة القانون[55]؛ فهي تتبنى مفاهيم قوة معيارية للتأثير على شركائها وتكوين حلقات من الشركاء القابلين للتعلم وتغيير المضامين الاجتماعية والعقدية لتوسيع المحتوى، وبناء إقليم وفق المعايير الأوروبية.

سياسة نقل المعايير تضمن انجاز عملية التغيير الاجتماعي والتحول الديمقراطي من الداخل،حيث تضمن عمليات التعلم الانتقال عبر تسلسل هرمي لتغيير نظم المعتقدات الدينية،السياسية والاجتماعية مع مقاومة حالة الجمود والتصدي وردة الفعل في دول الجنوب على تلك السياسات الهادفة إلى ترسيخ المعايير الأوروبية، وبالتالي أوربة وإنتاج غرب جديد داخل الجوار الأوروبي[56].

3. **أطروحة التهديدات القادمة من الجنوب**: فالرؤية الأوروبية لبناء المتوسط تقوم في المقام الأول على دفع الجنوب إلى الإعتراف بمسؤوليته المباشرة والغير مباشرة عن كل الأخطار والتهديدات التي يشهدها الفضاء المتوسطي، من جريمة منظمة وهجرة غير شرعية وحركات إرهابية، مصدرها الرئيسي الصراعات السلطوية والانغلاق السياسي والركود الاقتصادي والفشل التنموي، وبالتالي إجبار أنظمة الجنوب على تقبل دور الدولة الحارسة والكتلة العازلة في معادلة بناء الإقليم المتوسطي بالمنظور الأوربي. هذا ما دفع بدول الجنوب إلى رفض هذه المقاربة والإمتناع عن التعاون في حلحلة المشكلات المتوسطية وفقا للمنظور الأوروبي.

4. **الإسلاموفوبيا وهوية النادي المسيحي**: لا يمكن أن يكون هناك غرب من دون وجود أعداء لهذا الغرب[57]، فهذا الأخير تصنعه المواقف السلبية للآخر الذي يبرهن على قوة نموذج الغرب، وعلى هذا الأساس نشهد حملات اليمين المتطرف في أوروبا لنشر الخوف من الإسلام. مع ما تلعبه دور المقولبات المسبقة للرجل الأوروبي في استمرار صناعة الآخر العدو ومفهوم رهاب الإسلام انطلاقا من سير المستشرقين، خطب الساسة التي تكرس الآخر العدو وليس الآخر الشريك البناء.

5. **مركزية البناء الأوروبي للمتوسط**: شهد المتوسط غابة من المبادرات والمقاربات الساعية لبناء الإقليم المتوسطي[58] إلا أن أوروبا لا تعطي أي أهمية أو استجابة للمبادرات والأفكار المطروحة من قبل فواعل الضفة الجنوبية، وتبقي ديمومة ارتباط البناء الإقليمي المتوسطي بالمركز الأوروبي وحالة البناء الوحدوي الأوروبي وتكيف الاتحاد مع التحولات الإقليمية والعالمية، وطبقا لذلك يتم تسويق خطابات سياسات تعديلية للسياسات والمشاريع القديمة لتطوير منظومة العلاقات بين الضفتين جماعيا وثنائيا.

خاتمة

يتضح مما تقدم ان سيطرة اي قوة من دون السيطرة على المتوسط تبقى قوة ناقصة يعتريها فراغ جيواستراتيجي رهيب لا يحقق لها القوة العالمية لهذا ترى روسيا ان عودتها العالمية يجب ان تكون بداية بالوصول الى المياه الدافئة وطريق الصين للتعددية القطبية والمشاركة في النظام الدولي يقتضي إحياء طريق الحرير وربطه بقواعد عسكرية وتجارية وطاقوية في المتوسط بينما يقتضي من الأمريكيين لاستمرار هيمنتهم العالمية ومنع ظهور قوى تعديلية منافسة؛ عدم صعود أي منافس في قلب الجزيرة العالمية وفي المنطقة الأورومتوسطية، وحرمان هذه القوى من أية مرتكزات بحرية خاصة في المتوسط، لذلك فالبناء السياسي والأمني والاقتصادي للفضاء المتوسطي لا يتعلق بالعلاقات بين الفواعل المتوسطية من الضفتين فقط وإنما يرتبط أيضا بالإدارة الاستراتيجية للمصالح الجيوبوليتيكية للقوى الكبرى في هذا الفضاء وموقع ذلك من مقتضيات القيادة العالمية.

كما يتضح أن المقاربات الأوروبية لبناء الإقليم المتوسطي تتضمنتركيز مضاعف على الاندماج المباشر لكسب الثقة المتبادلة بين الضفتين،من خلال التشاور والتفكير المشترك في مشكلات وقضايا المنطقة، وإعداد الحلول، والتركيز على التضامن وتقاسم الأعباء، لتكوين الرؤية الجماعية حول وحدة المصير في الإقليم المتوسطي. مع التأكيد على الرؤية الشمولية لترابط مشكلات المنطقة وضرورة متلازمات الحل لمعالجة القضايا العالقة، وهي رؤية ايجابية لكسب الثقة المتبادلة، وصدق المحتوىوالمضمون يحتاج فقط إلى صدق الواقع والتطبيق، وترجمة النوايا الحسنة إلى جوار ايجابي فاعليريد الكثير ويقدم أكثرمن أجل تغيير أفضل، خدمة

لتصورات إعادة تشكيل الإقليم الحضاري المتوسطي. وهذا يمر حتما عبر شراكة سياسية بعيدا عن فكرة الوصاية وقصور الشعوب عن صناعة إرادتها، باحترام خياراتها الحرة، وشراكة اقتصادية بعيدا عن فكرة تعميق التبعية، وشراكة أمنية بعيدا عن أطروحة التهديدات القادمة من الجنوب بتنصيبه كتلة حارسية للإقليم الأوروبي، بينما تقتضي الشراكة الاجتماعية الثقافية احترام التعدد والتنوع بعيدا عن أرهبة الخصوصيات واتخاذها كتهديد في مضامين المكونات الأمنية والهوياتية لقيم الأنا الغربي الأوروبي، الذي يحول البحر الأبيض إلى بحر أحمر عند الحديث عن تهديدات الجنوب، وبحر أخضر عند استحضار الخطر الإسلامي الأخضر، وبحر أسود عند تقييم وضعية حقوق الإنسان والديمقراطية في الجنوب وحتى بحر ميت إذا ما تحدثنا عن الهجرة السرية بالمنطق الأوروبي، بينما ينقلب موقفه إلى تجميع لألوان التعدد والتنوع عند الحديث عن احترام خصوصيات دول الجنوب.

إن بناء الإقليم المتوسطي حتى يصبح نموذج معياري عالمي يقتضي مقاربة القوة المعيارية الأوروبية متوسطيا،بمحاكاة العلاج السائد، وبلورة العلاجات الأوروبية الناجعة التي أخرجت أوروبا من دمار الحرب وتجاوز الأحقاد التاريخية الى بناء وحدوي؛ يقتضي ذلك منظور بنائي مماثل في المتوسط يتوج مسار الشراكة ببروكسل اقتصادي، وناتو أمني، وشنغن متوسطي مفتوح، وستراسبورغ سياسي لتمثيل إرادة الشعوب المتوسطية، وقوة إقليم متوسطي في التنوع وليس النمذجة القيمية وتنميط ثقافة الآخر.

الهوامش

(1) - henry augier,Les particularités de la mer Méditerranée: son origine, son cadre, ses eaux, sa flore,sa faune, ses peu plements, sa fragilité écologique,(Options Méditerranéennes; n.19)Paris : CIHEAM,1973,p27

(2)- جون جوليوس نورويش، الأبيض المتوسط: تاريخ بحر ليس كمثله بحر، ترجمة طلعت الشايب، القاهرة:المركز القومي للترجمة، 2015، ص17.

(3)- جوفري ريكمان ، في كتاب البحر والتاريخ، ترجمة عاطف أحمد، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، العدد314، افريل2005، ص14.

(4) - Claude Nigoul, LA MÉDITERRANÉE : MYTHES ET RÉALITÉS.L'Europe en Formation. n° 356 .été 2010.p11

(5)- إيف لاكوست، الجغرافيا السياسية للمتوسط، ترجمة: زهيدة درويش جبور، أبو ظبي: هيأة أبو ظبي للثقافة والتراث كلمة، 2010 ، ص26.

(6) Edgar Morin, Penser la Méditerranée et méditerranéiser la pensée;CONFLUENCES Méditerranée - N° 28 HIVER 1998-1999 , p35.

(7)- يسري الجوهري،جغرافية البحر الأبيض المتوسط،الاسكندرية:منشاة المعارف للنشر،1984، ص5.

(8)- ناهد طلاس العجة، تحدي العولمة،إعادة تنظيم المبادلات الدولية أم تبدل حضاري؟"العوامل،الآثار،البدائل"، ترجمة: محمد صاصيلا ،دمشق:مكتبة دار طلاس، 2010، ص32.

(9)- هشام جعيط،أوروبا والإسلام صدام الثقافة والحداثة، بيروت:دار الطليعة للطباعة والنشر،ط2 ،2001، ص79

(10)-ناهد طلاس العجة، مرجع سابق الذكر، ص43.

(11)-بشارة خضر،أوروبا والوطن العربي (القرابة والجوار)، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1993، ص24.

(12) Edgar Morin,OP CIT, p34.

(13)- جون جوليوس نورويش، مرجع سبق ذكره، ص109.

(14) Claude Nigoul ,OP CIT,P34

(15) Yves Lacoste, LA MÉDITERRANÉE, Hérodote, N°103 , 2001/4, PP23-25 .

(16) Andrea M. Doglioli, Circulation Générale en Méditerranée,Centre de Oceanologie de Marseille, Universite de la Mediterranee, Marseille, France,2009, p5 .

(17) Edgar Morin , OP CIT,P34.

(18) Laurent Basilicet autre,Changement climatique et littoral méd - terranéen comprendre les impacts,construire l'adaptation Synthèse des programmes de recherche CIRCLE-Med 2008-2011VERSeau Développement (Montpellier, France) Février 2012,p14.

(19)Barcelona declaration : https://www.ec.europa.eu/.../pdf/.../barcelona_declaration.pdf

(20)-محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكيا، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة،2012، ص ص73-74.

-محمد عبد القادر فهمي،المدخل إلى دراسة الإستراتيجية، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2006، ص65.(21)

-محمد رياض، مرجع سبق ذكره، ص ص76-75.(22)

(23)H j MacKinder,the geographical pivot of history,The Geogr - phical Journal,Vol23 No. 4, April 1904, pp425-433

(24)A.T.Mahan,the influence of sea power upon history1660-1783,(boston:littele brown and company)1890,pp28-34

(25)-محمد رياض، مرجع سبق ذكره، ص ص78-80.

(26)-سامي السلامي، المعركة الكبرى: التنافس على قلب الأرض يعيد تعريف الأمن في آسيا الوسطى، السياسة الدولية(ملحق تحولات استراتيجية)،العدد205، مجلد51، جويبة 2016، ص29.

(27)-الكسندر دوغين، أسس الجيوبوليتيكا مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي،ترجمة عماد حاتم، بيروت: دار الكتاب الجديدة المتحدة،2004،ص62.

(28)-محمد سي بشير، إشكالية الأمن والقوة:المبادرات الأمنية في غرب المتوسط، السياسة الدولية، عدد206 مجلد 51، أكتوبر2016، ص ص10-11.

(29)- فاطمة الزهراء رقايقية، الشراكة الأورومتوسطية، رهانات،حصيلة وآفاق، التجربة الجزائرية والعقبات المحيطة،عمان: دار زهران للنشر والتوزيع،2014،ص38.

(30)صورية تريمة، التعاون الأورومتوسطي في ظل تنامي اليمين المتطرف في أوروبا، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد7 جويلية 2014، ص131.

(31) بشارة خضر، مرجع سابق الذكر، ص ص94-95

فاطمة الزهراء رقايقية، مرجع سابق الذكر، ص51. (32)

(33)- BJORN HETNNE AND ANDRàS INOTAI ,THE NEW REGIONALISM IMPLIATION FOR GLOBAL DEVELO - MENT AND INTERNATIONAL SICURITY,WORLD Inst - tute FORDevelopment Economics Research the United Nations University,1994,pp14-16.

(34)- يوشكا فيشر،عودة التاريخ:العالم بعد أحداث11سبتمبروتجديد الغرب، ترجمة هاني الصالح، الرياض: مكتبة العبيكان،2009، ص128.

(35)-فاطمة الزهراء رقايقية، مرجع سابق الذكر، ص ص52-53.

(36)Barcelona declaration : https://www.ec.europa.eu/.../pdf/.../barcelona_declaration.pdf

(37)-(ميدا)،اختصار لعبارة برامج المساعدات للتنمية بالمتوسط(development aid programme mediterranean)

(38)-بلغت مخصصات ميدا1للاعوام 1995-1999 ما مقداره 4.685 مليار يورو، أنفق منها 3.4 مليار يورو،وبلغ حجم المساعدات في إطار ميدا2 (2000-2006)،12.75 مليار يورو منها 7.4 مليار يورو من بنك الاستثمار الأوروبي.

(39)-هشام عبد الكريم، خيرة بن عبد العزيز، أهمية التعاون الإقليمي في ظل الشراكة الأورومتوسطية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد7 جويلية 2014، ص153.

(40)Emerson, M, "Just Good Friends? The European Union's Mu - tiple Neighbourhood Policies",The International Spectator, Vol. 46, No. 4, December 2011

http://www.wto.org/english/tratop_e/region_e/region_e.htm

(41)-بوزيد اعمر، شركاء أم متنافسون؟سياسات الصراع والتكامل الأوروبية الأمريكية اتجاه منطقة غرب المتوسط(النفط والإرهاب نموذجا) ،الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع،2014، ص ص267-266.

(42) Edmund Ratka.LA POLITIQUE MÉDITERRANÉENNE DE NICOLAS SARKOZY: UNE VISION FRANÇAISE DE LA CIV - LISATION ET DU LEADERSHIP,L'Europe en formation no 356 été 2010,p 35.

(43)- صدام مرير الجميلي، الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد، بيروت: دار المنهل اللبناني،2009، ص257.

(44)- للإطلاع على إعلان اجتماع باريس الأورومتوسطي المشترك،13جويلية 2008

http://www.ue2008.fr/webdav/site/PFUE/shared/import/07/0713_declaration_de_paris/Joint_declaration_of_the_Paris_summit_for_the_Mediterranean-EN.pdf

(45) Annette Jünemann, Eva-Maria Maggi,THE END OF EXTE - NAL DEMOCRACY PROMOTION?The logics of action in bui - ding the Union for the Mediterranean,L'Europe en formation no 356 été 2010,p122

(46)–ibid, p110.

(47)-يتوزع أعضاء الجمعية البرلمانية المتوسطية 280 كالتالي: ويتوزعون كالتالي:

130 عضوا في الاتحاد الأوروبي (81 عضوا من البرلمانات ال 27 الوطنية للاتحاد الأوروبي، و 49 عضوا من البرلمان الأوروبي)، و 10 أعضاء من البلدان المتوسطية الشمالية الشريكة خارج الاتحاد الأوروبي (ألبانيا، البوسنة والهرسك، كرواتيا، موناكو والجبل الأسود)، و 130 عضوا من الدول العشر على الضفتين الجنوبية والشرقية للبحر الأبيض المتوسط (الجزائر، مصر، الأردن، الكيان الصهيوني، لبنان، المغرب، فلسطين، سوريا، تونس وتركيا)، و 10 أعضاء من موريتانيا المرتبطة بالاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقية لومي.

(48) - Edmund Ratka, op cit, pp 36-39.

(49)- Annette Jünemann, Eva-Maria Maggi, op cit, p115.

- للاطلاع على المشاريع والمبادرات التي برمجت في إطار الاتحاد من أجل المتوسط يمكن زيارة الموقع التالي: (50)

/http://ufmsecretariat.org/projects

(51)-محمد بيلي العليمي، الاقليمية المعيارية: العلاقات الأورومتوسطية على ضوء الربيع العربي، مجلة السياسة الدولية، عدد 191 مجلد 48، جانفي 2013، ص ص42-43.

(52)- شيماء معروف فرحان، موقف الاتحاد الأوروبي من التغيير في المنطقة العربية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 45، 2012، ص152.

(53)- آرنولد توينبي، تاريخ الحضارات ج1،في قاسم عجاج،العالمية والعولمة، نحو عالمية تعددية وعولمة إنسانية،دراسة تحليلية مقارنة للمفهومين،عمان:مركز الكتاب الأكاديمي،2010، ص92

(54)- مارك ليونارد، لماذا سيكون القرن الواحد والعشرين قرنا أوروبيا، ترجمة:أحمد محمد عجاج، أبوظبي/الرياض، كلمة/مكتبة العبيكان،2009، ص12.

(55)-محمد بيلي العليمي، مرجع سابق الذكر، ص39.

(56)- Annette Jünemann, Eva-Maria Maggi, op cit, pp 113-117.

(57) - بشارة خضر، مرجع سابق الذكر، ص38.

(58)- محمد بيلي العليمي، مرجع سابق الذكر، ص40.